انسياب
GOIC
1458+
Volume 1 Issue 3 April 2009

كلمة العدد :

إنسياب ...والوردة التي تنبت في قلب الصخور

تطل عليكم انسياب في عددها الثالث وهي تفتقد بشدة لقلم الدكتورة/ لولوة بنت عبد الله المسند التي اعتادت أن تبدأ الترحيب بقراء النشرة من خلال كلمة العدد. وذلك نظرا لانشغالها بالعديد من القضايا الأخرى التي تهم المنظمة. ومن قرأ افتتاحية العدد الأول من انسياب كان أول تعليق يخطر على باله هو "لقد أتعب كاتب هذه الكلمة الافتتاحية من سيأتي بعده من الكتاب" ذلك أنه من النادر جدا أن ترى أسلوبا يتميز بهذه الدرجة من الانسيابية والشاعرية عندما يدور الكلام حول شؤون المال والأعمال والصناعة التي لا تسمح عادة لهذا النوع من المشاعر بالولوج إلى عوالمها.

العالم من حولنا والمصائب التي لا تأتي فرادى

ما أن أوشك العالم أن يعتاد على أخبار الأزمة المالية، ومسلسل الخسائر التي منيت بها العديد من الشركات العملاقة في عالم المال والأعمال، ومناظر طوابير العاطلين عن العمل في العديد من دول العالم ومن بينها السبعة الكبار حتى قرع العالم ناقوس خطر آخر قادم هذه المرة من بعيد ...ومن المكسيك بالتحديد. فهذه المخلوقات المجهرية التي لا تعترف بالحدود الوطنية تذكرنا من حين لآخر أننا شركاء على هذا الكوكب، وأن العولمة قدرنا. فمن غير المستبعد أن يترتب على هذا المرض آثارا سلبية على الاقتصاد العالمي إضافة لآثاره المأساوية على حياة البشر. ولكن السؤال الذي يحق لنا أن نسأله كمنظمة استشارات صناعية هو "ما مدى جاهزية صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على المحافظة على صحة الإنسان وتحقيق الأمن الدوائي في المنطقة إذا حل بديارنا هذا الزائر غير المرغوب فيه؟"

الشراكة الخليجية الأوروبية وجغرافية الأخلاق

منذ توقيع اتفاقية التعاون في العام 1988 بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والمداولات بين الفريقين لا تزال تراوح مكانها لعشرين من السنين العجاف، حيث لم تحقق المفاوضات أي تقدم يذكر في إزالة أو تخفيض الجمارك الأوروبية أو تبديد مخاوف الأوروبيين من قوة قطاع البتروكيماويات الخليجي.

والآن وبعد أن أثبتت دول الخليج العربي أنها من أكثر دول العالم تماسكا في وجه الأزمة المالية، عاد الاتحاد الأوروبي ليطرق أبواب الخليج مرة أخرى "مبديا رغبته في إجراء مزيد من المفاوضات!".

يذكرني هذا الموقف برأي ابن خلدون في تأثير الطبيعة على طباع الناس.... فالخليجي الذي يعيش في بيئة جغرافية منبسطة ومفتوحة وخالية من الجبال الوعرة والكهوف والدهاليز يتميز كبيئته الجغرافية بالوضوح وسعة الصدر، وبعده عن التعقيدات والغموض ... ولب القول ما قاله سعادة السيد/ عبد الله بن حمد العطية في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين والذي كان على النحو التالي:

"أنا لا أتشاءم ولا أتفاءل لكن تجربتنا مع الاتحاد الأوروبي أنه كلما اقتربنا من التوقيع على الاتفاقية يفاجئونك بطرح مواضيع أخرى ليست لها علاقة بموضوع المفاوضات". وأضاف قائلا : "أنصح دول مجلس التعاون بأن تفاوض وفق أجندة ووقت محددين حتى لا تضيع عشرون سنة أخرى في المفاوضات أو ندخل في مفاوضات إلى الأبد".

مؤتمر الصناعيين الثاني عشر والإعلان عن شعاره الرسمي

في ليلة مميزة من ليالي شهر أبريل كان المجتمع الصناعي على موعد مع حدث هام تمثل في تدشين شعار مؤتمر الصناعيين الثاني عشر والمعرض العالمي للمناولة والشراكة الصناعية . وقد كان سعادة السيد/ عبد الله بن حمد العطية، عميد الصناعة القطرية حاضرا كعادته، وكان وجوده فرصة ثمينة للصحفيين والمهتمين، فقد عودنا دائما على صراحته العالية ووضوح طرحه مهما تشابكت الموضوعات التي يتحدث عنها أو تعقدت. وقد أشاد سعادته بمؤتمرات الصناعيين التي تعقدها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بدولة خليجية كل سنتين مؤكدا أهميتها وأثرها الطيب على جهود وزارات الصناعة والقطاع الخاص بدول المجلس.

والشكر موصول أولا إلى حضرة صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر على رعايته الكريمة للمؤتمر، وسعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة على حضوره وإسهامات وزارته في تنظيم المؤتمر، وإلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف التجارة والصناعة في مجلس التعاون، وغرفة تجارة وصناعة قطر.

وأخيرا وليس أخرا نشكر سعادة المهندس/ سعد بن راشد المهندي، رئيس مجلس المنظمة في دورته الحالية على ترؤسه للجنة العليا للمؤتمر وتشريفه الحفل وإلى كل العاملين على إنجاح هذه الفعالية المهمة بكل تفاني وإخلاص.

وشهد شاهد من أهلها

لم يكن للكلمات الرقيقة التي عبر بها سعادة السيد/ عبد الله بن حمد العطية أن تمر مرور الكرام، فقد أشاد سعادته وبوضوح تام بدور المنظمة وبالدعم الذي قدمته لكافة وزارات الصناعة في دول مجلس التعاون، وكيف أن لجنة التعاون الصناعي في الأمانة العامة لمجلس التعاون تقوم دائما بتكليف المنظمة بالعديد من القضايا التي تخص الصناعة في مجلس التعاون. إن هذه الشهادة الغالية تعتبر وبحق دافعا ومشجعا للمنظمة للاستمرار في تحقيق رسالتها في خدمة أهداف التنمية الصناعية في دول المجلس، وفي نفس الوقت تحمل المنظمة مسؤولية تحقيق المزيد من الإنجازات والارتقاء بأدائها بشكل متواصل.

المنظمة .. وليلها المضيء

أصبح من المألوف أن يشهد المار بمبنى المنظمة في أيام العطل الرسمية أو في الليل نشاطا غير عادي وعددا غير قليل من السيارات. وفي الحقيقة، فإن هذه الصورة قد غابت عن المنظمة في السنوات القليلة السابقة. ولكن نظرا لمجموعة من المشاريع الطموحة ولوجود جهود كبيرة مسخرة في التطوير الداخلي فلم يعد ليل المنظمة كما كان سباتا لكثير من الخبراء.

بيت الخليجيين

تفخر المنظمة دوما بأنها بيت للخليجيين، وهي حريصة دوما على أن تبقى أبوابها مشرعة على مصراعيها أمامهم. ومن هذا المنطلق فقد توجهت المنظمة إلى مجموعة من المؤسسات التعليمية في محاولة أخرى تضاف إلى العديد من محاولاتها السابقة، لاستقطاب الشباب الخليجي حديثي التخرج. وتدعو المنظمة من خلال هذا المنبر الشباب الخليجي الطموح للانضمام إلى فريق عمل المنظمة والاستفادة من تجربة العمل المميزة فيها.

الشفافية والمشاركة

لن نتهم أبدا بالمبالغة إذا قلنا أن جميع موظفي المنظمة ينتظرون وبشغف شديد ساعة جويك (الاجتماع الشهري) . إذ أنها تمثل تجسيدا حقيقيا لمعنى الشفافية والمشاركة. وقد تميز آخر لقاء بالصراحة العالية. حيث تم التطرق فيه إلى اجتماع مجلس المنظمة الأخير. وإلى العديد من الشؤون الداخلية للمنظمة وما طرأ عليها خلال السنوات القليلة الماضية. وانتهى اللقاء بالدعوة للتركيز على الإيجابيات وتلافي السلبيات والتعلم من الأخطاء السابقة وتصحيحها.

برنامج التدريب وتنمية القدرات

حرصا من المنظمة على تطوير الموارد البشرية وتنمية المهارات والخبرات الخليجية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الصناعية فقد قامت مؤخرا بطرح مجموعة من الدورات التدريبية التي سيعقدها مجموعة من خبراء المنظمة في مقرها في مدينة الدوحة خلال شهور أبريل. ومايو. ويونيو من هذا العام.

وقد انطلقت باكورة هذه الدورات بالفعل من خلال الدورة المتخصصة التي كانت بعنوان " الفرص الاستثمارية في قطاع صناعة الألومنيوم ". وتفاصيل هذه الدورات موجودة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.

تيسير اسماعيل

Contacts:

For further information, please contact: Ahmad Taha Ahmad
P.O. Box : 5114 - Doha / Qatar
Tel. +974 485 8888 - +974 485 8731
ahmed@goic.org.qa

تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي الخليجي

رغم مرور قرابة عشرة شهور كاملة على تفجر الأزمة المالية العالمية في أغسطس من العام 2008، ورغم ما اعتمدته الدول فرادى وجماعات من برامج إنقاذ لم يسبق لها مثيل في التاريخ، فإن معظم الأرقام التي تصدر تباعاً لا زالت تشير إلى استفحال تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي وإلى أن قاطرته المتمثلة في الاقتصاد الأمريكي لا تزال تمعن في الركود، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في الربع الأخير من العام 2008 بنسبة 6.6%، مما يجعله أسوأ انكماش للاقتصاد الأمريكي منذ عام 1980. كما أن معدل البطالة قد ارتفع إلى 8.5% وهو الأسوأ منذ عام 1983، وفقد في شهر مارس الماضي نحو 663 ألف شخص وظائفهم ليستمر بذلك مسلسل نزف الوظائف بمعدلات عالية. ولم تكن اقتصاديات الدول الأخرى أسعد حظاً من القاطرة الأمريكية، فالاقتصاد الياباني تراجع بنسبة 12.1% (أعلى معدل سنوي) في الربع الرابع من عام 2008، وسجل الاقتصاد الألماني أسوأ تراجع له منذ عام 1949 عندما انكمش في الربع الرابع بمعدل 2.25%، وسجل اقتصاد منطقة اليورو في مجمله تراجعاً بنسبة 1.5%. وقد ضغطت هذه الأوضاع على المتحاورين في قمة العشرين بلندن في الأول من هذا الشهر للخروج باتفاق يوقف التدهور، وكان أن خرج المؤتمر باتفاق ظاهره جيد رغم ما ساده من خلافات عميقة حول رؤية كل طرف لطريقة معالجة الأزمة.

أولاً: التأثير على الصادرات غير الهيدروكربونية:

تشير البيانات المتاحة حتى نهاية عام 2008 إلى أن مجمل الصادرات غير الهيدروكربونية من دول المجلس قد تضاعفت من 25.5 مليارات دولار في عام 2002 إلى 90.3 مليارات في عام2007 ، ولكنها مرشحة للتراجع في عام 2009 إلى مستوى 80.6 مليارات دولار نتيجة للعاملين التاليين:

الأول: تراجع الطلب العالمي على المنتجات الخليجية في ظل التراجع المنتظر للناتج المحلي العالمي.
الثاني: أن أسعار المنتجات -وخاصة الرئيسة منها- قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ أغسطس 2008.

تراجع أسعار بعض المنتجات الرئيسة بالدولار للطن

	أغسطس ٢٠٠٨	فبراير ٢٠٠٩	نسبة التراجع
الأمونيا	553	210	- 62%
الايثيلين	1785	760	- 57%
البولي-ايثيلين	14770	8240	- 44%
الحديد	1220	305	- 75%
الألومنيوم	2768	1324	- 52%

المصدر: موقع بلومبرج:www.Bloomberg.com

ثانياً: التأثير على الطلب المحلي:

لم ولن يقتصر تأثير الأزمة على خفض حجم الصادرات، وإنما سيمتد تأثيره أيضاً على الطلب المحلي لهذه المنتجات، فالأزمة أثرت بشكل واضح على القطاعات الأخرى كقطاع العقارات والمصارف وهما من القطاعات المحورية الأساسية في الاقتصادات الخليجية، ويرتبط بهما القطاع الصناعي بقوة، وهناك قرابة 30 صناعة ونشاطاً اقتصادياً يرتبط بالقطاع العقاري. وبالنظر إلى أن قطاع العقارات قد سجل تراجعاً في دول المجلس في الشهور التسعة الماضية بنسب مختلفة، فإن من المنطقي أن يكون الطلب على هذه الصناعات قد سجل تراجعاً لا يقل عن 20% عن المستوى الذي وصل إليه في الذروة صيف عام 2008، وأن يحدث المزيد من التراجع على الطلب المحلي في عام 2009.

ثالثاً: تأثير الأزمة على أسعار المواد الخام:

إذا كان للأزمة من تأثيرات إيجابية على الصناعات الخليجية، فهو استفادتها من تراجع أسعار المواد الخام المستوردة من الخارج كخام الحديد، والألومينا، والنحاس وغيرها. ويتبين من الجدول أن أسعار منتجي الحديد والألمنيوم قد تراجعت في الفترة ما بين أغسطس 2008 و فبراير 2009، بما نسبته 75% و 52% على التوالي. وبالقياس على ذلك فإن أسعار المواد الخام تكون قد تراجعت هي الأخرى بمثل هذه النسب على الأقل. ولنا أن نتوقع أن يستمر التراجع في الأسعار خلال عام 2009، وإن بوتيرة أقل.

رابعاً: تأثير الأزمة على ربحية الشركات الصناعية:

أدى تراجع الطلب العالمي والمحلي على المنتجات الصناعية الخليجية، وبقاء تكلفة التشغيل مرتفعة إلى انخفاض هامش الربح لدى كثير من الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون، وتحول بعضها من الربح إلى الخسارة وفي حالات أخرى تعمق حجم الخسارة مقارنة بالسنوات السابقة. وتشير البيانات المتاحة عن الشركات الصناعية المدرجة في بورصات دول التعاون إلى أن الشركات الصناعية قد تأثرت بدرجات متفاوتة ما بين بلد وآخر حسب حجم وطبيعة تلك الشركات. ففي سوق الدوحة للأوراق المالية سجلت الشركات في عام 2008 زيادة في أرباحها الصافية بنسبة 46% إلى مستوى 7275.7 ملايين ريال في عام 2007. ورغم هذه الصورة الوردية إلا أن أرباح القطاع في الربع الرابع من العام 2008، كانت غير جيدة. وفي أبوظبي، سجلت شركة جلفار للأدوية تراجعاً في أرباحها بنسبة 35% لتصل إلى 133.9 ملايين درهم إماراتي، وتراجعت أرباح شركة الخليج للمشاريع الطبية بنسبة 52% إلى 33.8 ملايين درهم. وسجلت أربع شركات صناعية في دبي تراجعاً في أرباحها ، وكان أشدها شركة الأغذية المتحدة التي تحولت من تحقيق ربح مقداره 12.9 ملايين درهم في عام 2007 إلى خسارة بمقدار 44.4 ملايين درهم عام 2008.

وفي عُمان تراجعت أرباح معظم الشركات العمانية ما بين 10% كحد أدنى، و 90% كحد أقصى في شركة المطاحن العمانية. وفي الكويت سجلت الشركات الصناعية المدرجة في البورصة تراجعاً كبيراً في مجمل أرباحها وتحولت سبع شركات من الربح إلى الخسارة. وفي الشركات السعودية كان الأمر مشابهاً حيث ارتفع عدد الشركات الخاسرة من 4 في عام 2007 إلى 6 في عام 2008، وتراجعت أرباح بقية الشركات بشكل كبير.

خامساً: تأثير الأزمة على الاستثمارات الصناعية:

امتد تأثير الأزمة قطعاً إلى الاستثمارات في مشاريع التوسعة أو المشروعات الجديدة، سواء ما كان منها قيد التنفيذ أو المطروحة للمناقصة أو المخططة للتنفيذ بعد عام 2010. ونشير بهذا الخصوص إلى ما تم الإعلان عنه من تأجيل لإنشاء عدد من الصناعات الأساسية ومن بينها مشروع مصفاة ينبع. ويأتي التأجيل أو إلغاء تنفيذ بعض المشروعات لا بدواعي انخفاض الطلب العالمي أو المحلي فقط، وإنما للحصول على عروض أفضل من المقاولين في ظل منافسة شرسة أملتها ظروف الأزمة من ناحية وتراجع معدلات التضخم في المنطقة من جهة أخرى.

سادساً: التأثير على التوجهات الإستراتيجية في مجال الصناعة:

إذا كان للأزمة العالمية من نواحي إيجابية على اقتصاديات دول التعاون فهو الإدراك المتزايد في هذه الدول لأهمية الاستثمار في الصناعة وضرورة زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة فرص العمل وخلق الظروف المواتية لتنمية حقيقية مستدامة. والحقيقة أن ظروف الأزمة الراهنة تعتبر استثنائية بكل المقاييس، ومن غير المتوقع أن تستمر إلى ما لا نهاية. كما أن مثل هذه الأوقات التي تنخفض فيها الأسعار تكون ملائمة للتخطيط لإنشاء مشروعات جديدة.

وتشير التقارير المنشورة إلى أن دول المنطقة عاكفة على مراجعة إستراتيجيات التصنيع فيها، والبحث عن تعديل للإستراتيجية الموحدة للتصنيع بما يتناسب مع الظروف المستجدة بوجه عام وفي كل دولة على حدة بوجه خاص. وسيشهد مؤتمر الصناعيين الثاني عشر الذي تنظمه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في نوفمبر القادم مناقشة لهذا الموضوع من جانب الخبراء والمعنيين ووزراء الصناعة بدول المجلس، كما أن المنظمة معنية في الوقت الحاضر بدراسة شاملة لإستراتيجيات التصنيع في دول المجلس باعتبار أن التصنيع يظل أحد الخيارات الأساسية في تحقيق التنمية وخلق فرص عمل. كما أن زيادة الاستثمار في العلوم التقنية وتطوير الصناعات المعرفية قد يفتح آفاقاً جديدة للتقدم الصناعي بخلاف ما عرفته التجارب السابقة من تركيز على الصناعات القائمة على استغلال الوفرة الطبيعية للنفط والغاز في دول المنطقة.

بقلم / بشير يوسف الكحلوت
مستشار اقتصادي

الصناعات الغذائية
وتحديات الأمن الغذائي
في دول مجلس التعاون

ما أخطأ أحد المفكرين الاقتصاديين حين قال: (إن جميع مشاكل العالم تنشأ من حبة القمح!!) إذ تدل الوقائع على أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، وأن معظم الصراعات التي قامت منذ القدم بين شعوب العالم إنما سببها الدفين هو الحصول على الغذاء، و ضمان استمرار الحصول عليه في المستقبل.

ومع التزايد المضطرد في عدد سكان العالم، وتدني حجم الرقعة الزراعية، وشح المياه، والتصحر، والكوارث الطبيعية، وقضايا الاحتباس الحراري، ومسألة الوقود الحيوي وما يرتبط به من انخفاض في مخزون الحبوب، فإن مشكلة الأمن الغذائي أصبحت من الأمور الملحة التي يجب أخذها في الحسبان، ووضعها ضمن الأولويات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل ما شهدته الأسواق العالمية في الفترة القليلة الماضية من ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار معظم السلع الغذائية، ترافقت مع زيادة التضخم، فقد أصبح لزاماً على دول المجلس أن تولي موضوع الأمن الغذائي الأهمية البالغة، وأن تضعه ضمن إطار مفهوم إدارة الأزمات. فلقد أصبح من يملك فائضا من الغذاء يمتلك الكثير من أدوات القوة والضغط.

طبقاً لمفهوم منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة، وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي حاجتهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. كما يعرف الأمن الغذائي بقدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها بصورة منتظمة، سواء تم ذلك من الإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد الآمن. وهنا لابد من التمييز بين الأمن الغذائي المطلق أي تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل (وهو شبه مستحيل) وبين الأمن الغذائي النسبي وهو قدرة الدولة على توفير احتياجات مواطنيها من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئياً مع ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام .

ونظراً للظروف المناخية غير الملائمة السائدة في دول مجلس التعاون، ومحدودية الأرض الصالحة للزراعة، وندرة المياه ، فإن دول مجلس التعاون على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لتطوير وتنمية القطاع الزراعي، ودعم ومساندة قطاع الصناعات الغذائية، إلا أنها ما زالت تعاني من قصور في الإنتاج الغذائي المحلي لعدد من السلع لتغطية الطلب المحلي من هذه المنتجات الغذائية، لذا يتم اللجوء إلى العالم الخارجي لتأمين هذه الاحتياجات عن طريق الاستيراد.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية قطاع الصناعات الغذائية في دول المجلس فقد حقق هذا القطاع نجاحات اقتصادية وإنتاجية ملموسة، فقد ازداد عدد المصانع العاملة من 1095 مصنعاً عام 2000 إلى 1548 مصنعاً عام 2008، وبزيادة نسبية مقدارها 41.4%، وزادت استثماراتها من 6.6 مليارات دولار إلى 11.3 مليارات دولار خلال الفترة نفسها وبمعدل زيادة بلغ 71.1%، كما ارتفع عدد العاملين بها من 81 ألف عامل إلى 137.5 ألف عامل .

وفي تطور مستمر فقد استطاعت صناعة المنتجات الغذائية في دول المجلس تغطية أجزاء مهمة من الاحتياجات الاستهلاكية المحلية لهذه الدول من هذه المنتجات، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 23.3% في اللحوم المجهزة، و82.3% في منتجات الألبان، ونحو 65% في الزيوت النباتية والدهون، و 100% في السكر المكرر (مع وجود فائض للتصدير)، وبلغت 100% تقريباً في كل من منتجات المشروبات الخفيفة والعصائر وكذلك مياه الشرب المعبأة .

ونظراً لافتقار دول المجلس إلى معظم المواد الخام اللازمة للتصنيع الغذائي مثل: السكر الخام، والزيوت النباتية غير المكررة، والحليب المجفف، والحبوب ومن أهمها القمح، والبقوليات، والمنكهات والملونات، وغير ذلك من مواد، إضافة إلى اللحوم، والحيوانات الحية، والبيض، والأسماك المجففة والمعلبة، والمواد الغذائية المصنعة الأخرى، فإن دول المجلس تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لتأمين هذه المواد، حيث بلغت فاتورة الواردات الغذائية لدول المجلس عام 2007 نحو 26.2 مليار دولار، شكّلت نحو 8.8% من إجمالي قيمة الواردات، وذلك مقابل صادرات غذائية بلغت قيمتها 5.5 مليارات دولار، أي أن هناك عجزاً تجارياً غذائياً بلغ نحو 20.6 مليارات دولار. أما فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية المصنعة فقط فقد سجلت قرابة 12.3 مليارات دولار للعام نفسه مقابل 3.8 مليارات للصادرات ، أي أن هناك عجزاً تجارياً في مجال المنتجات الغذائية المصنعة بلغ نحو 8.5 مليارات دولار.

التجارة الخارجية للمواد الغذائية بدول مجلس التعاون – 2007

مليون $U

المنتجات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
كافة السلع	26170	5545	(20625)
االغذائية المصنعة فقط	12268	3815	(8453)

وللعمل على تحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون والسعي لتقليص الفجوة الغذائية يقترح ما يلي:

1- وضع إستراتيجية غذائية بعيدة المدى لدول مجلس التعاون تتضمن إعداد موازين سلعية للمواد الغذائية الأساسية (تحتوي على الاستهلاك المتوقع من كل مادة، وتطور الأسعار واتجاهاتها، ومصادر المادة وقدراتها التصديرية، وكميات المخزون الإستراتيجي الواجب تأمينها من كل مادة، ومدى توفر الصوامع والمستودعات لتخزين المادة بشكل صحي، والجهات المسؤولة عن إدارة مشروع الأمن الغذائي الخليجي ... الخ)

2- توجيه المزيد من العناية والاهتمام إلى القطاع الزراعي، والحيواني، والسمكي، والعمل على اتباع الوسائل التقنية الزراعية الحديثة، وتطوير مصائد الأسماك، ومحطات تربية الحيوانات والدواجن، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية والعائد الاقتصادي لهذا القطاع .

3- العمل على الاستيراد الجماعي للمواد الغذائية الرئيسة، مما يسمح بتحقيق الكثير من الوفورات، نتيجة للتفاوض الجماعي، وإمكانية التأثير على مستوى الأسعار وخفضها بسبب ارتفاع حجم الكميات المتعاقد عليها.

4- التوجه نحو الاستثمار في مشاريع زراعية خارج المنطقة الخليجية، ولدى دول عربية وإسلامية تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة وخبرة كافية في تربية الأغنام والأبقار مثل: مصر والسودان وسورية وباكستان، وذلك بهدف تعزيز توفير المنتجات الزراعية واللحوم، والتركيز على المحاصيل الاقتصادية الأساسية مثل: الأرز والقمح، والأعلاف الجافة، وقصب السكر، والشمندر السكري، والبذور الزيتية، إضافة إلى إنشاء محطات لتربية وتسمين الأغنام والأبقار، ومصانع لتجهيز وتجميد اللحوم.

5- السعي لتحقيق التكامل الغذائي بين دول مجلس التعاون ثم مع باقي الدول العربية، وتشجيع ودعم إنشاء الشركات الغذائية المشتركة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه الصناعات، وتسهيل تنقل رؤوس الأموال والسلع الغذائية بين هذه الدول، وتأمين وسائل النقل والتبريد الحديثة.

إعداد : ممدوح علي هبرة

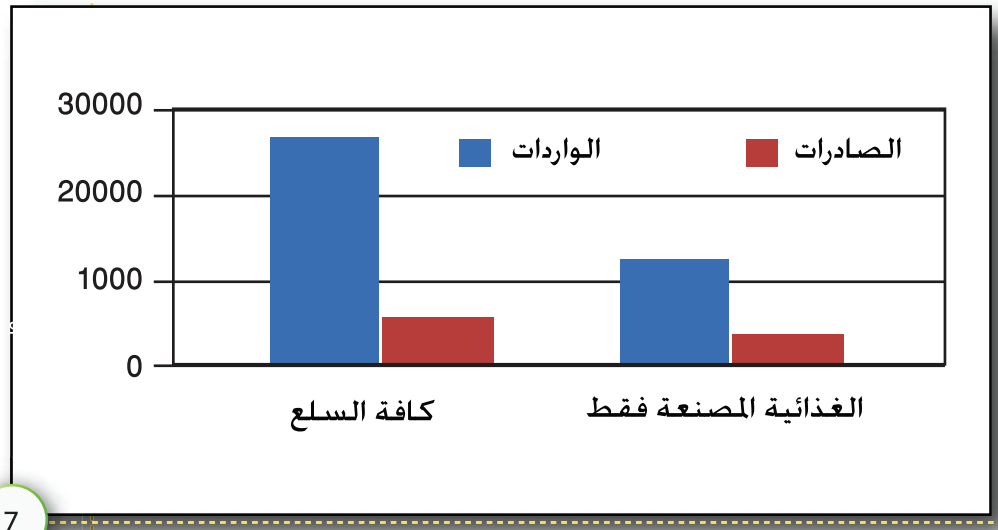

أخبار صناعية :

إعداد :حنان العلوان

http://www.futuralliaqatar.com 2009

Futurallia 2009
10th-12th May 2009 - Doha, Qatar

Under the Patronage of HE Sheikh Hamad Bin Jassim Bin Jabr Al-Thani, Prime Minister & Minister of Foreign Affairs, the 14th International Business Development Forum (Futurallia Qatar 2009) will be held during May 10-12, 2009 at Qatar International Exhibition Center Doha, Qatar. The Forum is hosted and organized by Qatar Chamber of Commerce and World Trade Center.

FUTURALLIA is an annual international business matchmaking Forum devoted to SMEs seeking strategic, commercial financial, and technological alliances aimed at fostering and growing their business internationally.

More than 800 companies from over thirty countries will participate at pre-scheduled face-to-face meetings and high level networking to establish future business alliances, develop new markets, and explore new trade and investment opportunities.

Futurallia 2009 is a unique platform to learn about business and investment opportunities in the Arabian Gulf region.

http://www.gastech.co.uk/page.cfm/Link=103/t=m/goSection=35

Gastech 2009
25-28 May 2009 – Abu Dhabi, UAE

Under the Patronage of His Highness Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan, President of the United Arab Emirates, the Gastech 2009 International Conference and Exhibition (Gastech 2009) will be held during 25-28 May 2009 at Abu Dhabi, UAE. It is hosted by ADNOC & Group of Companies.

Gastech 2009 is the largest international conference and exhibition for the LNG, LPG and natural gas industries in 2009; where business leaders from across the gas supply chain gather to discuss the latest trends and developments affecting the commercial and technical gas worlds.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ص . ب : 5114 الدوحة قطر
هاتف : 485 8888 +974 - فاكس : 483 1465 +974
البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa
الموقع الإلكتروني: www.goic.org.qa

http://www.datamatixgroup.com/ar/conferences/conference.asp?id=525

المنتدى الاقتصادي الخامس لدول مجلس التعاون الخليجي
5th GCC Economic Forum 24 - 25 May 2009
Dubai, UAE

يناقش المنتدى الاقتصادي الخامس لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تنظمه داتاماتكس في الفترة 24-25 مايو 2009 بدبي سبل العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والمالية وآفاق التكاملات الإقليمية الاقتصادية بين دول المنطقة حول التجارب والممارسات الاقتصادية المتميزة والسياسات التجارية الناجحة بهدف توطيد هذه العلاقات. ويشارك في المنتدى صناع القرار والوكلاء والمساعدون وكبار المدراء التنفيذيين ومدراء وتنفيذيو إدارة الإستراتيجية والآداء المؤسسي والخبراء الباحثون الاقتصاديون. كما يمنح هذا المنتدى الفرصة لتدارس وضعية الاقتصاد الخليجي وآفاقه وإيجاد أنجح السبل لتجسيد نموذج التجربة الاقتصادية في دول المجلس في أفق إستراتيجية التنمية المشتركة 2020 في إطار عالمي جديد .

تعقد منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عدة دورات تدريبية في مجالات الدعم والتطوير الصناعي

تبذل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية جهوداً حثيثة في مختلف مجالات الدعم الصناعي وتحسين الكفاءات والموارد البشرية الخليجية. وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة في عدة مجالات خلال شهري مايو ويونيو 2009. وهي كالتالي:

★ الدورة التدريبية حول كيف تبدأ مشروعاً صناعياً
4 - 6 مايو 2009

★ دورة تدريبية حول المفاهيم الاقتصادية الكلية ودلالاتها في فهم الواقع والقدرة على التنبؤ 10 - 11 مايو 2009

★ ورشة عمل حول تقييم وقياس فاعلية التدريب في تحقيق أهدافه
12 - 13 مايو 2009

★ دورة تدريبية حول أساليب وطرق جمع ومعالجة البيانات
18 - 19 مايو 2009

★ الدورة التدريبية حول التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS
9 - 10 يونيو 2009

لمزيد من التفاصيل وكيفية المشاركة في إحدى الدورات المشار إليها أعلاه يرجى التكرم بالاتصال بالعنوان أدناه:

الآنسة/ ندى أحمد محمد العامري - رئيس مركز التدريب
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية / ص.ب: 5114 الدوحة - قطر
هاتف: 4858826 (974). فاكس:4831731 (974)
بريد إلكتروني: nada@goic.org.qa موقع المنظمة: www.goic.org.qa